



بين الحين والآخر يتردد جدل حقوقى خافت تعقبه معالجة إعلامية جد خجولة حول دقة تسمية المهاجرين من بلاد أسيوية وإفريقية عبر البحر متکبدین مخاطر هائلة أفرجها الغرق، بـ"المهاجرين غير الشرعيين"، وعما إذا كان استبدال هذه التسمية بأخریات من قبيل "اللاجئين" أو "أهالي" .. الخ هو الأكثر دقة.

الغرب يتذرع بأن هؤلاء من حيث التوصيف القانوني هم "مهاجرون غير شرعيون" ، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في موقعها الإلكتروني توضح الفرق قائمة:

"يختر المهاجرون، لا سيما المهاجرون الاقتصاديون، مغادرة ديارهم من أجل تحسين الآفاق المستقبلية لأنفسهم وأسرهم. أما اللاجئون، فيضطرون للمغادرة لإنقاذ حياتهم أو الحفاظ على حرি�تهم. فهم لا يتمتعون بحماية دولتهم – لا بل غالباً ما تكون حكومتهم هي مصدر تهديدهم بالاضطهاد."

وفي حال عدم السماح لهم بدخول بلدان أخرى وعدم تزويدهم في حال دخولهم بالحماية والمساعدة، تكون هذه البلدان قد حكمت عليهم بالموت – أو بحياة لا طلاق في الظلال، دون الحصول على سبل الرزق ودون أي حقوق."

في ظل هذا، وطبقاً لاتفاقية وضع اللاجئين الصادرة في العام 1951، والتي تعرف اللاجيء بأنه هو كل من وجد "بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمامه إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية، خارج البلاد التي يحمل جنسيتها، ولا يستطيع أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف"; فكيف تسنى للإعلام العالمي نعت اللاجئين السوريين على سبيل المثال – وهم بالنسبة نسبة كبيرة من آلاف صاروا يتذدقون على أوروبا للأسباب الآنفة الذكر، والمطابقة لما حدّته المفوضية – بأنهم "لاجئون غير شرعيون"! كيف استباح الإعلام كله هذا

الوصف دونما أخذ في الاعتبار الاضطهاد الديني والسياسي.. الخ الذي يتعرض له ملايين المسلمين في سوريا وغيرها؟!

يقولون بخث، إن المضطهد إذا خرج من سوريا إلى لبنان صار لاجئاً، فإذا ما غادرها إلى أوروبا صار مهاجراً "غير شرعي"! دون النظر إلى عدة اعتبارات، منها أن كثير من دول الاستقبال لللاجئين كما السودان بالنسبة للإرتيريين أو لبنان والأردن بالنسبة للسوريين ليست دولاً جاهزة لتحقيق ما يمثل حدأً أدنى للاجئ في حقوقه ورزقه، وكونها دولاً يعبر منها اللاجئ لا تفرض عليه بالضرورة أن تبقى مقصدًا ملائماً يوفر حقوق اللاجيء، بدليل أن كثيراً من اللاجئين السوريين الذين عبروا إلى تركيا لم يسعوا إلى مغادرتها، بل إن بعض دول اللجوء هي متورطة أيضاً في الصراعات بشكل أو آخر، بحيث إن دولة لبنان لا يمكن اعتبارها ملجاً آمناً للسوريين، ومنها أن المنطق ذاته أضحت لا تطبقه أوروبا مع مراجعة برلين لاتفاقية دبلن بما جعلها تسعى لجعل الأوروبيين في الشمال يتحملون جزءاً من مسؤولية استقبال اللاجئين.

ومنها، وهو ما يعنيها "إعلامياً" هنا، أن مصطلح "غير الشرعي" هو من بين تلك المصطلحات غير القانونية التي يتورط الإعلام العالمي بقصد مباشر في تمريرها، بدعوى أن كل من لا يحمل تأشيرة دخول لهذا البلد أو ذاك هو خارق لـ"الشرعية"، وهو تبليس مقصود حينما تكون تلك الدول المقصودة هي إحدى أكبر أسباب التجارة الفار بدينه وجنسيته وقوميته وحرفيته.. الخ، إليها. فالجريمة التي ارتكبها الغرب بحق السوريين والأفغان والإرتيريين وغيرهم هو المسؤول الأكبر عنها، وهو الذي يتوجب عليه أن يدفع ثمنها، كون حطب كل هذه الصراعات أشعلت برغبة منه، وما ينعم به الأوروبيين من رفاهية وترف هو جراء اضطهاد وقهر الشعوب الهضيمة تلك، استناداً لثرواتها، وتسليطاً لأدوات القهر السلطوية عليه، سواء أكانت عبر ديكاتور أو دبابة؛ لذا؛ فإن وصفاً لـ"الشرعية" و"عدم الشرعية" بالأساس لا يبقى مطلقاً دقيقاً لو أردنا أن نعوص عميقاً في بحور مشكلات المنطقة.

إن هؤلاء الضعفاء والمساكين من نساء وأطفال وعجائز ومعدومي الحيلة لم يلقوا بفلذات أكبادهم في ظلمات البحر إلا بسبب ظلم أهل البر، الذين ينزلون على رأي "السادة" في عواصم أوروبا الذين "يتفضلون" على البعض من هؤلاء بالإنتاذ قبل الغرق أحياناً، وبغض النظر في كثير منها عن آخرين يغرقون.. وإن الإعلام العالمي مشارك بجهده الضخم في تجهيل أصل المشكلة واصفاً هؤلاء المساكين بارتكاب أعمالاً "غير شرعية" أو "غير قانونية".

المصطلح في الإعلام يعمل عمل السحر في أذن المتلقى، وحين يستمر هذا التوصيف أو ذاك؛ فإن الذهن ينصرف تلقائياً إلى مجرم يخترق القانون، فيما سنته "يرحمونه" بإيقاده، وهذا غير صحيح لا قانونياً ولا إعلامياً، إذ نحن بصدق "ضحايا" اضطهادهم آلة طغيان لا ترحم؛ ففروا منها بأي طريق ولو تسبب هذا في مغادرتهم عالمنا الظالم إلى ظلمات البحر وأمواجه.